



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**Analysis of financial statement information and its impact on increasing
profitability and reducing systemic risk in a sample of Iraqi
Commercial Bank for the period (2006-2020)**

Murtada Rashid Saleh*, Mohammed Hashem Abd, Waleed Ashour Khaled

College of Administration and Economics/University of Thi-Qar

Keywords:

Commercial banks, Financial statements, Profitability, Financial risks.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	27 Feb. 2026
Received in revised form	12 Mar. 2026
Accepted	17 Mar. 2026
Available online	31 Mar. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:



Murtada Rashid Saleh

College of Administration and Economics/University of Thi-Qar

Abstract: The study aims to analyze the financial information disclosed in the financial statements and to demonstrate its impact on interpreting profitability and early warning of financial risks an sample of Iraqi commercial banks for the period (2006-2020). The study relied on annual data pertaining to the Iraqi Commercial Bank and the Iraqi Investment Bank, focusing on three main indicators: Return on Equity (ROE), Return on Deposits (ROD), and Return on Investment (ROD). It also aimed to demonstrate the impact of increased annual profits on maximizing the bank's value and improving performance, in addition to demonstrating the banks' ability to utilize deposits in a suitable investment climate to achieve the highest possible returns while avoiding risks surrounding the investment environment. The study concluded that analyzing financial statement information represents an effective tool in interpreting profitability and early detection of systemic risks, as it showed that the efficiency of deposit utilization is the most influential factor on return on equity. The study recommended that Iraqi banks adopt the issue of prioritizing the efficiency of deposit management, considering it the main source of profitability in banks.

تحليل معلومات القوائم المالية وأثرها في زيادة الربحية وتخفيض المخاطر في عينة من المصارف التجارية العراقية للفترة (2006-2020)

وليد عاشور خالد

محمد هاشم عبد

مرتضى راشد صالح

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة ذي قار

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية وبيان أثرها في تفسير الربحية والانداز المبكر بالمخاطر المالية في عينة من المصارف التجارية العراقية للفترة (2006-2020)، اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية تخص المصرف التجاري العراقي ومصرف الاستثمار العراقي مع التركيز على ثلاثة مؤشرات رئيسية هي: العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الودائع (ROD) والعائد على الاستثمار (ROI)، مع بيان أثر الزيادة في الأرباح السنوية على تعظيم قيمة المصرف وتحسين الأداء، فضلا عن بيان مدى قدرة المصارف في توظيف الودائع في مناخ استثماري ملائم من أجل تحقيق أعلى قدر من العوائد مع تجنب المخاطر المحيطة بالبيئة الاستثمارية، وتوصلت الدراسة إلى أن تحليل معلومات القوائم المالية يمثل أداة فعالة في تفسير الربحية والكشف المبكر عن المخاطر النظامية، إذ تبين أن كفاءة توظيف الودائع تعد العامل الأكثر تأثيرا في العائد على حقوق الملكية، وأوصت الدراسة بضرورة تبني المصارف العراقية مسألة إعطاء الأولوية لكفاءة إدارة الودائع على أساس أنها المصدر الرئيس للربحية في المصارف.

الكلمات المفتاحية: المصارف التجارية، القوائم المالية، الربحية، المخاطر، المخاطر المالية.

المقدمة

تعد المصارف من أهم مقومات النظام المالي الحديث، إذ تعد القناة الرئيسية في نقل الأموال وتوظيفها في مختلف المجالات الاستثمارية وكذلك تنفيذ السياسات النقدية بما يخدم مصالح الحكومات والمجتمع، كما تساهم بشكل أساسي في تحقيق الزيادة في معدلات النمو وجذب رؤوس الأموال من خلال الوظائف الأساسية التي تقوم بها، ويعتبر النشاط الائتماني من أبرز الأعمال التي تمارسها المصارف، لذلك يتطلب تنفيذ الائتمان العديد من الإجراءات التي تسهم في رفع كفاءة إدارة المصرف والمحافظة على الأموال المودعة وتنميتها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين، فأن الإفصاح عن المخاطر التي تحيط الائتمانات المصرفية والاستثمارات المالية الأخرى ضمن المحافظ الاستثمارية للمصرف أصبح عاملا مهما في تجنب المخاطر الائتمانية وتحقيق الاستقرار المالي، إذ تعد مخاطر الائتمان من أعمق المخاطر النظامية تأثيرا لأنها ترتبط بشكل مباشر بالأنشطة المصرفية، ويقاس نشاط المصرف ونجاح الإدارة في منح الائتمان على مدى الدقة في دراسة الطلبات المقدمة من قبل العملاء، ونظرا لأهمية المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي تساعد المستثمرين في معرفة المركز المالي للكيان الاقتصادي والمؤشرات المالية الأخرى المتمثلة بالعائد على الموجودات وحقوق الملكية ومؤشر عائد السهم من صافي الأرباح السنوية المتحققة، أدى إلى زيادة رغبة المستثمرين في الاهتمام في القوائم والكشوفات المالية وزيادة الإفصاح عن الأنشطة المصرفية ومصادر التمويل المعتمدة، بقدر تعلق الأمر بجودة المعلومات المفصح عنها أو شفافية القوائم المالية ودقتها في تطبيق معايير الإفصاح الدولية.

مشكلة البحث: تواجه المصارف بمختلف أنواعها وخاصة في اقتصاديات الدول النامية العديد من التحديات في ظل تصاعد حجم المخاطر، وتعد مخاطر الائتمان من أكثر التحديات التي تواجه المصارف التجارية نظرا لارتباطها المباشر بنشاطها المصرفي، فقد كشفت الأزمات المالية والمصرفية في الآونة الأخيرة أن أسباب نشوء مخاطر الائتمان تعود إلى ضعف كفاءة إدارة محافظ القروض والتوسع المبالغ به في منح القروض بصورة غير مدروسة، لذلك أظهرت بعض الدراسات أهمية عرض البيانات والافصاح عنها من أجل تقليل تلك المخاطر وذلك من خلال الكشف عنها بشكل دوري في القوائم المالية وتحقيق تحسن ملحوظ في أداء المصارف ومؤشرات الربحية

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مؤشرات العائد على الودائع وحقوق الملكية ومؤشرات العائد على الاستثمار في المصارف التجارية.
 2. تحليل مؤشرات العائد على الودائع وحقوق الملكية والاستثمار للفترة (2006-2020) للمصارف التجارية عينة البحث.
 3. بيان العلاقة بين العائد على الودائع المصرفية وحقوق الملكية وعائد الاستثمار في المصارف من أجل معرفة مدى استجابة العوائد للتغيرات الحاصلة في كل مؤشر.
- فرضية البحث**

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كفاءة إدارة الاستثمار بين المصارف عينة البحث ويقاس ذلك من خلال مؤشرات العائد (ROA, ROE, ROD) بعدها مقياس للأداء المالي.
 2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمار ومؤشرات العائد.
- أهمية البحث:** تتمثل أهمية البحث في تقديم المعلومات الخاصة بمؤشرات العائد على الودائع والعائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار في المصارف التجارية على شكل اطار تحليلي يدعم جودة الإفصاح في القوائم المالية بهدف تقليل المخاطر وتحقيق الزيادة في أموال المستثمرين مما يساهم في رفع كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات الاستثمارية استنادا إلى بيانات دقيقة وملائمة، وتعد الدراسة إضافة علمية في ادبيات العلوم المصرفية خصوصا في اقتصاديات البلدان النامية مثل العراق في ظل التحولات الحالية التي يشهدها القطاع المصرفي ومواكبة التطورات في الابتكارات المالية على المستوى الدولي، كما يركز البحث على مؤشرات الربحية في المصارف والتي تعكس كفاءة الإدارة في استغلال الودائع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومساعدتها في وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة لتحقيق أهداف المصرف.

حدود البحث:

1. **الحدود المكانية:** عينة من المصارف التجارية في العراق.
2. **الحدود الزمانية:** اعتمدت الدراسة على سلسلة من البيانات المالية للمصرف التجاري العراقي ومصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020).

مجتمع وعينة البحث:

1. مجتمع البحث: المصارف العراقية.
2. عينة البحث: المصرف التجاري العراقي ومصرف الاستثمار العراقي.

التفاصيل	المصرف التجاري العراقي	مصرف الاستثمار العراقي
النوع	مصرف تجاري حكومي	مصرف تجاري خاص
الرمز	TBI	BIBI
سنة التأسيس	2003	1993
الخدمات	دعم عمليات التحويل المالي	دعم عمليات الاستثمار والتمويل
عدد الفروع	25 داخل العراق	13 داخل العراق
التصنيف	ضمن المصارف الحكومية	ضمن المصارف الاهلية
راس المال الاولي	100,000,000 دولار	100,000,000 دينار
راس المال الجديد	2500,000,000 دولار	288000,000,000 دينار

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على التحليل الكمي في قياس العلاقة بين المتغيرات وذلك باستخدام نماذج إحصائية دقيقة بهدف تفسير أثر العلاقة بين المتغيرات وقوة الارتباط واتجاهاته، كما استخدم المنهج الوصفي لتحديد خصائص العينة محل الدراسة.

الدراسات السابقة

- 1. دراسة فتحي مولود 2025 بعنوان "استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة تحليلية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2020-2022".** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والمالية المعتمدة في نموذج العائد على حقوق الملكية، وقد توصلت الدراسة إلى أن أداء المصرف مستمرا ولكن بصورة متناقصة، كما أوصت الدراسة على البنك اتباع سياسات متطورة لغرض الاستثمار والتمويل الذاتي واتباع سياسات متحفظة عند منح الائتمان وتحقيق معدلات أفضل عند منح القروض.
- 2. دراسة محمد وعمران، 2025 بعنوان "أثر مصادر التمويل على ربحية المصارف ودور المخاطرة كوسيط في العلاقة: دراسة نقدية على المصارف التجارية".** هدفت الدراسة إلى تقييم مصادر التمويل في المصارف التجارية وبيان أثره على ربحية المصارف وحجم المخاطر المرافقة لها، إشارة نتائج الدراسة إلى أن الاقتراض بين المصارف يعطي مرونة أكبر في الحصول على المبالغ الكبيرة ومن ثم تعزيز إمكانية المصرف على الاقتراض. يعد أمر ضروري في تحقيق الاستقرار المالي والربحية، وقد أوصت الدراسة إلى بذل الجهود من قبل البنك المركزي الليبي والمصارف التجارية من أجل تطوير منتجات الاستثمار وتطوير أدوات تقدير المخاطر الائتمانية.
- 3. دراسة يوسف وليلى 2024 بعنوان "قياس وتحليل مؤشرات البنوك التجارية وأثرها على القيمة السوقية في العراق للمدة 2004-2020".** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور البنوك التجارية في تنشيط الأسواق المالية العراقية بالاعتماد على البيانات السنوية المنشورة من قبل الجهات الرسمية، فضلا عن التعرف على الواقع المصرفي في العراق، والإشارة إلى الأدوات المالية التي تتعامل بها البنوك التجارية في التأثير على أداء سوق الأوراق المالية، وأبرز ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة توازن بين مؤشرات المالية في البنوك التجارية المتمثلة بالموجودات والائتمان ورأس المال والودائع على مؤشرات القيمة السوقية في سوق العراق المالي، وقد أوصت الدراسة على ضرورة اتباع سياسات ائتمانية دقيقة واستراتيجيات معينة لتجنب المخاطر الناجمة من عملية منح الائتمان لجهات ذات ملاءة مالية ضعيفة.

المبحث الأول: الأطر النظري لمفهوم تحليل القوائم المالية

أولاً. مفهوم التحليل المالي: يشير مفهوم التحليل المالي إلى تبسيط الشيء بهدف معرفته من قبل المستخدمين وهذا المعنى لا يخرج من إطار تفكيك عناصر القوائم المالية، لذلك عرف التحليل المالي بأنه "معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات المالية وتقييم أداء الشركات في الماضي والتخطيط للحاضر والتنبؤ بمستقبل الشركة". كما عرف التحليل المالي "بأنه دراسة ما تحتويه القوائم المالية من معلومات مالية هادفة إلى استكشاف مدلول تلك المعلومات والوقوف على ما بين الأرقام التي تعرضها من خلال علاقات سببية، واستخلاص مجموعة مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء الشركة والتنبؤ باتجاهات نشاطها المستقبلي" (وحيد وسيف، 2024: 16).

ثانياً. أساليب التحليل المالي: تتنوع أساليب التحليل المالي وتتنوع الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية منها ما يتمثل بتحليل النسب المالية وتحليل الاتجاهات والتحليل العمودي والافقي.

1. التحليل العمودي: يقوم هذا التحليل على تشخيص النشاط الذي يساهم في زيادة اجمالي النشاط في المصرف أو الشركات خلال فترة زمنية من خلال تحليل بنود احدى القوائم المالية وتحديد سلوك ذلك النشاط وتقييمه، ومن الانتقادات التي وجهت إلى هذا التحليل أنه يعد تحليلاً ساكناً لا يعكس الصورة الكاملة عن أنشطة المصرف لأنه يعتمد قائمتين من نفس السنة المالية (تانيا، 2016: 187).

2. التحليل الافقي: يحدد هذا النوع من التحليل المالي التغيرات التي تطرأ على بنود الميزانية العمومية من انخفاض أو ارتفاع خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة، ويطلق عليه بالأسلوب المتحرك أي القدرة على المقارنة بين بنود القوائم المالية من سنة إلى أخرى، وتحديد نسبة التغير ونقاط القوة والضعف في المركز المالي للمصرف، ومن الانتقادات التي تعرض لها هذا الأسلوب بأنه لا يتميز بالكفاءة إلا إذا تم ربطه بالتحليل الرئيسي ليكون أكثر دقة واستدلال لا سيما فيما يتعلق برأس المال العامل ونسبة التغير في الأصول المالية والخصوم، كما يمكن التحليل الأفقي من الحكم على بنود الإيرادات والمصروفات وعوائد الشركة ومعرفة التغيرات التي تطرأ على هذه البنود والتنبؤ باتجاهاتها ويمكن استخدام المؤشر وفقاً للصيغة الآتية: (السيد شحاته، 2018: 118).

$$\text{نسبة التغير في البند} = \frac{\text{قيمة البند في السنة الحالية} - \text{قيمة البند في السنة السابقة}}{\text{قيمة البند في السنة السابقة}}$$

3. تحليل النسب المالية: يستخدم أغلب المحللين الماليين أدوات النسب المالية من أجل تقييم نشاط المصارف التجارية خلال فترة زمنية معينة نتيجة سهولة الاستخدام والفهم فضلاً عن إمكانية الحصول على البيانات المعتمدة في عملية التحليل المالي من مصادرها المختلفة المتمثلة بالكشوفات والتقارير المالية المنشورة في المواقع الخاص في المصرف وتقييم أدائه خلال تلك الفترة، لذلك تعرف النسب المالية بأنها "أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياساً لعلاقة ما بين عنصري من عناصر القوائم المالية" أو "عبارة عن طريقة ملائمة لتلخيص كمية كبيرة من المعلومات المحاسبية والمالية من أجل مقارنة أداء المصارف" (محمد، 2013: 71).

ثالثاً. القوائم المالية: تحتوي بيانات القوائم المالية للمصارف التجارية والشركات على ثلاثة جداول رئيسية، قائمة الدخل، الميزانية العمومية وقائمة التدفق النقدي، وهي تظهر معا ربحية الشركة ومركزها المالي وحركة النقد خلال فترة زمنية محددة، إذ يعد استخراج المعلومات المالية مهمة

أساسية تساعد المستثمرين المحليين والخارجيين في معرفة ظروف الشركة الحالية والمستقبلية (Zonghan, 2024, 3) ويمكن توضيح القوائم المالية بالآتي.

1. قائمة الدخل: تعد قائمة الدخل من القوائم الرئيسية في الشركة التي تستخدم في تقييم الأداء والقرارات الإدارية العليا فيما يخص القرارات الاستثمارية، أي إنها تلخص إجمالي إيرادات الشركة ومصروفاتها خلال فترة اعداد التقرير الخاص بدخل الشركة، كما إنها تعرف بقائمة الأرباح والخسائر (P & L) أو قائمة العمليات، وتعد من القوائم الأساسية المعتمدة في تقييم الأداء المالي ومن الأوراق الرئيسية التي تقدم إلى هيئة الأوراق المالية (CES) فيما يتعلق بالشركات المسجلة في البورصة، أي إنها تهدف إلى تقديم المعلومات الخاصة بالشركة لتعكس الأداء الحالي أمام المستخدمين، إذ يتم استخدام هذه المعلومات في تقييم أصول الشركة وتحديد قيمة أسهمها في الأسواق المالية (Kieso, et al., 2020: 310).

2. قائمة المركز المالي: وتسمى أيضا بالميزانية العمومية وهي قائمة تبين الأداء المالي للمنشأة خلال سنة مالية معينة وتشمل ملخص أصول الشركة كما توضح التزامات ورأس مال الشركة خلال تلك الفترة، تهدف قائمة الميزانية العمومية إلى تقديم معلومات أساسية تتعلق بنشاط الشركة كما تخدم مستخدميها من داخل الشركة مثل مجلس الإدارة العليا أو من خارج الشركة من المستثمرين والدائنين حيث تساعدهم في اتخاذ القرار الصائب ومعرفة مصادر التمويل وخطط التوسع في المستقبل، إذ تسهم البيانات الواردة في قائمة المركز المالي في بيان سياسة الشركة التمويلية سواء كانت من مصادر خارجية أو من حقوق الملكية بما يعكس الملائة المالية للوحدة الاقتصادية وقدرتها على تسديد التزاماتها اتجاه العملاء، كما تساهم في توفير مجموعة من النسب المالية مثل نسبة المديونية ونسبة الربحية ونسبة السيولة وغالبا ما يهتم المستثمرين الخارجيين بمعرفة هذه النسب (براء وسانن، 2023: 171).

3. قائمة التدفق النقدي: تلخص قائمة التدفقات النقدية معلومات النقد المتدفق من وإلى خارج الشركة (المقبوضات والمدفوعات)، لجميع الأنشطة التي قامت بها المنشأة خلال فترة محددة، وتعد حلقة الوصل بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، لذلك يعدها أغلب المستخدمين من أهم القوائم المالية في الشركة، وهي القائمة الوحيدة التي يتم اعدادها وفقا للأساس النقدي، إذ تهدف قائمة التدفقات النقدية إلى قياس قدرة المنشأة في توليد الأموال من مصادر متنوعة، كما تبين نقاط القوة والضعف في كثير من أنشطة الشركة. كما إنها تبين حجم السيولة النقدية ومدى قدرتها في مواجهة الالتزامات خلال الفترة القادمة، وتستخدم في تقييم قرارات الإدارة في الشركة التي لا يمكن الحصول عليها من القوائم المالية الأخرى. ويمكن بيان أهمية قائمة التدفقات النقدية بالنقاط الآتية: (جبر واخرون، 2022: 11).

أ. قياس قدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق التدفقات النقدية المستقبلية وفقا لدورات النشاط الاقتصادي.

ب. بيان مدى كفاية السيولة في الوحدة الاقتصادية للوفاء بالالتزامات اتجاه الدائنين والمستثمرين.

ج. تمكن قائمة التدفقات النقدية مجلس الإدارة من اجراء المقارنات بين الأنشطة التشغيلية في المنشأة.

د. تمكن مجلس الإدارة من اجراء المقارنة بين مصادر التمويل.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمفهوم البنوك التجارية ومعدل الربحية والمخاطر المالية

أولاً. مفهوم البنوك التجارية: يعرف البنك التجاري بأنه "مؤسسة مالية تقبل الودائع من الأفراد والمؤسسات الأخرى وتمنحها على شكل قروض لأجل مختلفة، فهي تمثل الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين، أي إنها مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق الربح عن طريق العمليات المصرفية

المتنوعة" (ربيع، 2023: 61). كما عرفت البنوك التجارية بأنها "المؤسسات التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية ومبادلة النقود المصرفية والودائع الحاضرة. كما إن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات والسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية" (خديجة واخرون، 2022: 5).

ثانياً مفهوم الربحية: تعمل المصارف والمؤسسات المالية الهادفة إلى تحقيق الربح على توظيف الأموال الفائضة لديها في مجالات استثمارية آمنة وتحقق أعلى مستوى من العائد، لذلك عرفت الربحية بانها العلاقة بين أرباح المصرف وموارده الاقتصادية المملوكة سوء كانت تمثل رأس المال المدفوع أو الودائع في الحسابات الجارية وكذلك القروض من المؤسسات المالية الأخرى (نبال، 2024: 12).

ثالثاً مؤشرات الربحية: يمكن قياس ربحية المصارف التجارية بمجموعة من المؤشرات أهمها الآتي:

1. **معدل العائد على حقوق الملكية: ROE** يمثل صافي الأرباح السنوية للمصرف مقسوماً على مجموع حقوق الملكية والودائع في الحسابات الدائنة والمدينة للعملاء، ويعد مؤشراً مالياً دقيقاً في تحديد القدرة التشغيلية للمصارف التجارية على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة، ويعطى هذا المؤشر أهمية كبيرة في المصارف التجارية لما له من دلالة تساعد المستثمرين في تحديد الكفاءة في إدارة الموارد الاقتصادية واتخاذ القرارات الاستثمارية، ويقاس وفقاً للمعادلة الآتية: (مسجت، 2019: 172).

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح بعد والفوائد الضرائب}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$$

2. **معدل العائد على الموجودات: ROA** يتمثل في صافي الربح السنوي مقسوماً على إجمالي الموجودات في المصرف، ويشير هذا المؤشر إلى قدرة المصارف في استثمار الأصول المملوكة والمستثمرة خلال مدة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة مالية واحدة، ويقاس معدل العائد على الموجودات بتطبيق المعادلة الآتية (عباس ومؤيد، 2019: 217).

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{الربح بعد والفوائد الضرائب}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

3. **ربحية السهم: EPS** مؤشر أساسياً في تحديد ربحية السهم الواحد يستخدم من قبل المستثمرين بهدف التعرف على مقدار ما تكسبه الوحدة الاقتصادية لكل سهم عادي من إجمالي الأسهم وكفاءة أدائها بالمقارنة مع الوحدات الاقتصادية المنافسة في القطاع نفسه، كما يعد مؤشر الربحية من أكثر الأدوات شيوعاً والمستخدم في عملية التحليل المالي لتحديد القيمة السوقية للأسهم العادية المسجلة في الأسواق المالية ويتم قياسه حسب المعادلة الرياضية الآتية: (مصطفى واحمد، 2024: 404).

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{الربح بعد والفوائد الضرائب - حقوق حملة اسهم الممتازة}}{\text{عدد اسهم العادية}}$$

4. **هامش صافي الربح:** يقيس هذا المؤشر معدل صافي الربح المتحقق من الإيرادات التشغيلية للمصرف، ويعد من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم كفاءة الأداء المالي وقياس كفاءة الإدارة في توظيف الودائع وقدرتها في تحقيق العائد، كما يساهم في تقييم أنشطة المصرف ومدى توافقها مع التوقعات المخطط لها، ويتم حساب قيمته وفقاً للمعادلة الآتية (خالد، 2023: 462).

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الإيرادات التشغيلية}}$$

- رابعاً. **مخاطر المصارف التجارية:** تتعرض الاستثمارات المالية في المصارف التجارية إلى العديد من المخاطر النظامية، لذلك أصبح من الضروري دراسة هذه المخاطر التي تواجه أنشطة المصارف للوقوف على أهم الأسباب وتقديم الحلول والمعالجات التي تسهم بشكل أساسي في تخفيضها، فقد عرفت المخاطر بأنها "ضرراً مباشراً تتعرض له الاستثمارات ومرتبطة بالوحدات الاقتصادية يساهم في عدم إمكانية الوحدة على الاستمرار في النشاط والخروج من السوق" إذ يتمثل الهدف من استعراض المخاطر أحد المحاور الرئيسية في الحوكمة المصرفية والرقابة الاشرافية من أجل الوقوف على المركز المالي للوحدة الاقتصادية وتحديد استراتيجيات تقليل المخاطر (إسماعيل وآخرون، 2025: 123). ومن أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية الآتي:
1. **المخاطر الائتمانية:** تتمثل المخاطر الائتمانية بعدم قدرة المقترض على تسديد الديون المترتبة في ذمته، مما يتسبب في خسارة المصارف التجارية، وتتضمن مخاطر تراجع التصنيف الائتماني للشركات وتدهور جودة الائتمان، إذ يعد الائتمان المصرفي من أولويات أعمال المصارف المتمثلة في منح القروض وتحصيل الفائدة التي تعد المصدر الرئيس لتمويل أنشطة المصارف واستمرارها، ويقصد بمفهوم الائتمان الثقة التي تمنح إلى العملاء والزبائن في استخدام أموال المصرف بهدف تحقيق غرض معين مقابل عائد معين يتم سداه خلال فترة زمنية معينة. ومن أجل الحد من مخاطر الائتمان يجب اتباع الاستراتيجيات الآتية (إكرام وصبرينة، 2025: 12).
 - أ. استراتيجية التنوع وتنص على عدم التركيز على عميل معين نظراً لمركزه المالي وتنص بعض التعليمات على أن تتراوح نسبة الائتمان بين 10% إلى 30% من الأموال الممنوحة للعميل الواحد.
 - ب. تحليل معايير الائتمان من خلال التحليل الدقيق إلى العناصر الأساسية الواجب توفرها في العميل مثل (الشخصية- القدرة- الضمانات) ومراقبة القروض المتعثرة السداد، وتحليل الظروف العامة المتعلقة بعملية الائتمان.
 - ج. تحسين القدرات التقنية والتكنولوجية للمصارف التجارية والعمل على توسيع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء بالاعتماد على اعداد دراسة جدوى اقتصادية من الائتمان الممنوح.
 - د. العمل على تحقيق إيرادات مستدامة من خلال دعم المشاريع التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتركيز على مبدأ تعزيز الشمول المالي واختيار الموظف المناسب في المكان المناسب. ويمكن قياس مخاطر الائتمان بالمعادلة الآتية (إيهاب، 2025: 76).

$$\text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{اجمالي القروض}}$$

2. **مخاطر السيولة:** تعد من أهم المخاطر النظامية التي تواجه المصارف التجارية وتتمثل في عدم قدرتها على مواجهة الالتزامات المترتبة عليها اتجاه العملاء دون التعرض إلى خسائر في الاستثمارات المالية مثل سحب الودائع تحت الطلب أو دفع الفوائد عند تأريخ الاستحقاق، وهذا النوع من المخاطر من الممكن أن تؤثر سلباً على سمعة المصرف في الحصول على التمويل اللازم من مصادره المتنوعة وانعكاس ذلك على حجم الأرباح المستقبلية ومقدار رأس المال، لذلك أصبح من الضروري العمل على توفير الأموال الكافية لمواجهة الطلبات الائتمانية المستقبلية. ويتضمن مفهوم السيولة الأبعاد الآتية (Saja & WALAA, 2024: 96).

- أ. الوقت: سرعة تحويل الأصول إلى نقد دون خسائر ممكنة.
 ب. التكلفة: التضحية المالية التي لا بد منها عند تنفيذ القرار.
 ج. المخاطرة: احتمالية انخفاض قيمة الأصل في المستقبل.
 وتقاس مخاطر السيولة وفق المعادلة التالية:

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد و الارصدة لدى المصرف}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

3. **المخاطر التشغيلية:** "هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية وهي مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أنظمة المعلومات" (خالد، 2018: 143)، وقد صنفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية بالأنواع الآتية (محبوب وسنوسي، 2020: 407).

- أ. الفساد الإداري والاحتيال المالي والجرائم الاختلاس نتيجة فساد ذمم الموظفين.
 ب. مخاطر الأخطاء البشرية، الناجمة من الإهمال أو قلة الخبرة.
 ج. مخاطر تزوير الأوراق المالية (الشيكات والوكالات الشرعية)
 د. مخاطر الجرائم الالكترونية وتعتبر من أخطر الجرائم في الوقت الحالي نتيجة التوسع في استخدام التقنيات الحديثة.

4. **المخاطر المالية:** تشير المخاطر المالية إلى الاختلاف أو التقلبات في عوائد أسهم الشركات، نتيجة اعتماد الشركة في تمويل الأصول الرأسمالية والتكاليف الثابتة عن طريق الديون أو إصدار الأسهم الممتازة، ويظهر هذا النوع من المخاطر بصورته الجلية بالرافعة التمويلية والتي يمكن تعريفها "بنسبة اجمالي الديون إلى اجمالي الأصول، ومن المعروف أن التمويل عن طريق الدين يؤدي إلى العسر المالي ويزيد من مخاطر الافلاس للشركة" كما تعرف بحالة عدم اليقين المرتبطة بحدث معين يؤثر على حجم الأرباح المتوقعة (Svetlana et al., 2017: 512).

خامساً. تحليل العلاقة الجدلية بين عنصر الربحية والمخاطرة: تعد العلاقة بين عنصر الربحية وعنصر المخاطرة المحرك الأساسي في جميع القرارات الاستراتيجية لإدارة المصارف التجارية، وعلى أساس أن المصرف يمثل وسيطاً مالياً بين الأطراف الراغبة في الاستثمار إلا أنه يواجه معضلة كبيرة في كيفية تحقيق العائد وزيادة ثروة المساهمين دون تعريض رؤوس الأموال والاستقرار المالي إلى الخطر، وتعرف هذه العلاقة من قبل الاكاديميين بالمقايضة بين العائد والمخاطرة (Risk-return- trade-off)، إذ يفترض الفكر المالي الكلاسيكي أن أمل الحصول على أرباح غير اعتيادية يتطلب بالضرورة تحمل مخاطر غير اعتيادية. مما يشير إلى أن العلاقة بين العائد المتمثل بالربح هي علاقة طردية مع حجم المخاطر التي تصاحب ذلك الربح فكلما ارتفع العائد تزداد المخاطر وبالعكس (Michal, 2023: 157). وقد أكدت الدراسة التي قام بها (Saunders & Cornett, 2023) في كتابهم "Financial Institutions Management" أن الإدارة الكفؤة للمخاطر الائتمانية لا تعني ضرورة تجنبها، ولكن تعني تسعيرها بشكل صحيح بهدف ضمان أن العائد المتحقق يغطي تكلفة المخاطرة.

المبحث الثالث: الجانب العملي للدراسة: تحليل معلومات القوائم المالية وأثرها في زيادة الربحية وتخفيض المخاطر في عينة من المصارف التجارية العراقية للفترة (2006-2020).

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الربحية التقليدية المتمثلة بمعدل العائد على الودائع (ROD) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) معدل العائد على الاستثمار (ROI) للمصرف التجاري العراقي ومصرف الاستثمار العراقي خلال المدة (2006-2020)، باستخدام مجموعة من النماذج القياسية هي:

1. نموذج المؤشرات التقليدية.
 2. نموذج الانحدار الخطي.
 3. نموذج (DOPONT).
 4. نموذج ARDL.
 5. نموذج PANEL.
 6. اختبار T واختبار F ومعامل التحديد R^2 .
- جدول (1) البيانات السنوية لمؤشرات الربحية للمصرف التجاري العراقي ومصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020)

المصرف الاستثمار			المصرف التجاري العراقي			السنة
معدل العائد على الاستثمار	معدل العائد على الودائع	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الاستثمار	معدل العائد على الودائع	معدل العائد على حقوق الملكية	
1.38	0.02	0.07	1.46	1.36	1.68	2006
6.22	10.63	2.81	1.09	1.57	2.32	2007
6.55	8.09	7.17	1.55	1.95	2.6	2008
8.20	3.86	7.34	2.4	5.4	4.55	2009
11.09	6.4	10.06	9.93	16.52	14.03	2010
3.08	5.29	8.46	6.22	8.6	5.31	2011
5.93	0.71	1.16	10.36	11.79	9.22	2012
6.30	9.46	14.38	7.86	9.18	4.51	2013
7.61	11.24	10.17	3.28	7.61	3.24	2014
10.33	6.72	6.25	3.18	8.13	2.68	2015
4.08	3.58	3.51	1.9	6.12	2.63	2016
1.62	1.13	1.05	3.12	7.36	3.4	2017
1.3	0.13	1.1	4.04	8.01	3.81	2018
0.38	0.06	0.06	3.44	4.48	2.41	2019
1.06	10.75	10.61	18.92	12.99	11.52	2020

تم الاعتماد على البيانات المنشورة في النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي.

3-1. تحليل المؤشرات التقليدية للربحية: إحصائيات وصفية للمؤشرات حسب المصرف للفترة (2006-2020)

1. المصرف التجاري العراقي:

❖ المتوسط الحسابي $ROE = 4.94$ ، والانحراف المعياري = 3.69

❖ المتوسط الحسابي $ROD = 7.40$ ، والانحراف المعياري = 4.26

❖ المتوسط الحسابي $ROI = 5.25$ ، والانحراف المعياري = 4.82

2. مصرف الاستثمار العراقي:

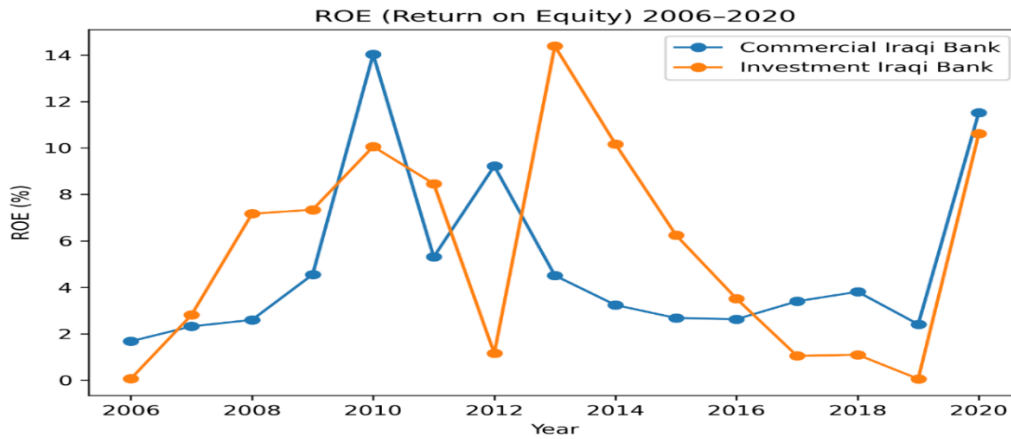
❖ المتوسط الحسابي $ROE = 5.61$ (تقلب اعلى $STD=4.56$)

❖ المتوسط الحسابي $ROD = 5.20$.

❖ المتوسط الحسابي $ROI = 5.01$.

3-1-1. معدل العائد على حقوق الملكية ROE :

أ. المصرف التجاري العراقي:



شكل (1): التطور الزمني لمعدل العائد على حقوق الملكية ROE للمصرف التجاري العراقي ومصرف الاستثمار العراقي للفترة (2006-2020).

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EVEIS.

التحليل نتائج: تشير البيانات إلى أن معدل العائد على حقوق الملكية في المصرف التجاري العراقي

خلال المدة (2006-2020) تتسم بالتذبذب النسبي مع ميل نحوه الاستقرار المالي. كما يتبين من شكل

ROE أن هناك تقلباً واضحاً عبر الزمن في كلا المصرفين وكما موضح أدناه:

1. المصرف التجاري العراقي سجل أعلى قيمة في عام 2010 بلغت (14.03) ثم في عام 2020 بلغت (11.92) ما يشير إلى فترات توسع ربحي ملحوظ وتحسن الأداء المصرفي.

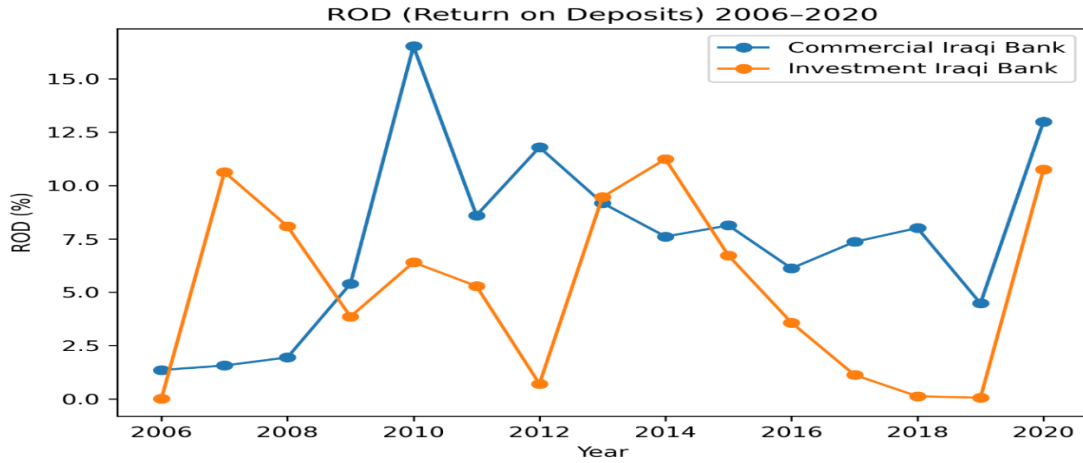
2. مصرف الاستثمار العراقي سجل أعلى قيمة في عام 2013 بلغت (14.38%) وهذا يعكس تذبذباً

واضحاً في الأداء الربحي، هذا التذبذب يدعم فكرة تحليل القوائم المالية بأن لا يكتفي بالوصف ببرر

اللجوء إلى تحليل قياسي لاختبار العلاقة بين ROE و ROD بصورة كمية.

مقارنة: المصرف التجاري العراقي يتميز بالاستقرار بينما المصرف الاستثمار العراقي يحقق عوائد

أعلى ولكن بمخاطر أكبر.

2-1-3. معدل العائد على الودائع ROD للمصرفين محل الدراسة للفترة (2006-2020):

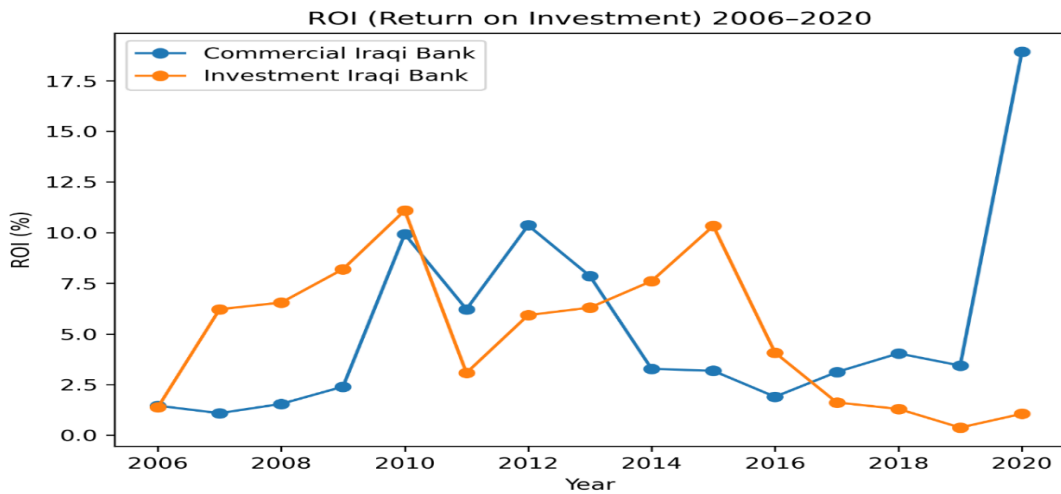
شكل (2): التطور الزمني لمعدل العائد على الودائع ROD للمصرف التجاري العراقي ومصرف الاستثمار العراقي للفترة (2006-2020).

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EVEIS

تحليل النتائج: يلاحظ من الشكل أعلاه النتائج الآتية:

1. سجل المصرف التجاري العراقي أعلى قيمة عام 2010 (16.52%) والسبب يعود إلى زيادة إيرادات المصرف في هذا السنة بعد أن كانت نسبة (4.4) في سنة 2009.
2. سجل المصرف الاستثمار العراقي أعلى قيمة عام 2007 بلغت (10.63%) بعد أن كانت نسبة (3.86) في السنة 2009 ويشير ذلك إلى وجود علاقة محتملة بين كفاءة توظيف الودائع والعائد على حقوق الملكية.

يعكس ذلك ضعف السياسات التشغيلية المتعلقة بتوظيف الودائع في كلا المصرفين.

3-1-3. معدل العائد على الاستثمار ROI للفترة (2006-2020)

شكل (3): التطور الزمني لمعدل العائد على الاستثمار ROI للمصرف التجاري العراقي ومصرف الاستثمار العراقي للفترة (2006-2020).

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EVEIS.

تحليل النتائج: يلاحظ من الشكل أعلاه أن ROI يعكس بشكل مباشر ناتج قرار الاستثمار (كفاءة الاستثمار) بغض نظر عن مصادر التمويل لكلا المصرفين، أما التذبذب الحاصل في ROI بين المصرفين يعني اختلاف نمط الاستثمار (محفظة استثمارية، توظيفات ائتمانية، سلوك الإدارة). كما يتضح من قراءة النتائج أن متوسط معدل العائد على الاستثمار للمصارف عينة الدراسة تتراوح بين أعلى قيمة تحققت في المصرف العراقي الأهلي عام 2010 بلغت (7.75%) وهي أعلى من متوسط معدل العائد على الاستثمار في مصرف الاستثمار العراقي قد بلغت (5.87%) للمدة (2006-2020).

2-3 نموذج DUPONT: يعتمد نموذج Dupon على تحليل ROE وفق العلاقة:

$$\text{هامش الربح} \times \text{دوران الموجودات} \times \text{الرفعة المالية} = \text{ROE}$$

وبما إن البيانات المتاحة تقتصر على ROE وROD فإن التحليل يشير إلى أن التغير في ROE يعود إلى:

- ❖ تحسين كفاءة توظيف الودائع.
- ❖ تغيرات محتملة في الهيكل التمويلي وهو ما يتسق مع الاتجاهات التي ظهرت في السنوات ذروة الربحية.

جدول (2) نتائج نموذج دوبون (DUPONT) للمصرف التجاري العراقي ومصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020)

Year	ROE_CI	ROI_CI	EM_CI	ROE_INV	ROI_INV	EM_INV
2006	1.68	1.46	1.150684932	0.07	1.38	0.050724638
2007	2.32	1.09	2.128440367	2.81	6.22	0.451768489
2008	2.6	1.55	1.677419355	7.17	6.55	1.094656489
2009	4.55	2.4	1.895833333	7.34	8.2	0.895121951
2010	14.03	9.93	1.412890232	10.06	11.09	0.907123535
2011	5.31	6.22	0.853697749	8.46	3.08	2.746753247
2012	9.22	10.36	0.88996139	1.16	5.93	0.195615514
2013	4.51	7.86	0.573791349	14.38	6.3	2.282539683
2014	3.24	3.28	0.987804878	10.17	7.61	1.336399474
2015	2.68	3.18	0.842767296	6.25	10.33	0.605033882
2016	2.63	1.9	1.384210526	3.51	4.08	0.860294118
2017	3.4	3.12	1.08974359	1.05	1.62	0.648148148
2018	3.81	4.04	0.943069307	1.1	1.3	0.846153846
2019	2.41	3.44	0.700581395	0.06	0.38	0.157894737
2020	11.52	18.92	0.608879493	10.61	1.06	10.00943396

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EVEIS.
التحليل:

$$EM = \frac{ROE}{ROI}$$

إن ارتفاع EM يعني أن ROE أعلى من ROI أن الربحية على حقوق الملكية تتضخم مقارنة بالعائد على الاستثمار وهذا غالباً يدل على اعتماد المصرفين على الرافعة المالية في تحقيق العوائد المصرفية، وكذلك يؤدي ارتفاع EM إلى تزايد الربحية ولكنه قد يزيد من هشاشة المصرف في مواجهة الصدمات (المخاطر النظامية) إذا لم يواكب ذلك جودة في الأصول ومخصصات مالية كافية، لذلك يقوم نموذج DUPONT بربط الربحية بالمخاطر النظامية عبر قناة الرافعة المالية.

Em*: يمثل حاصل قسمة معدل العائد على حقوق الملكية على معدل العائد على الاستثمار لبيان أثر الرفع المالية في تحقيق العوائد المصرفية.

3-3. اختبار السكون والعلاقات بين المتغيرات (Stationarity & Relationships): تم إجراء ADF على ROE/ROD/ROI لكل مصرف لتجنب الانحدار الزائف عند تحليل سلاسل زمنية. القاعدة: إذا $p\text{-value} < 0.05$ → السلسلة ساكنة.

1.3-3 اختبار السكون ADF

جدول (3): نتائج الاختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لمتغيرات الدراسة عند المستوى.

القرار عند 5%	p-value	ADF Statistic	المتغير
ساكن 1(0)	0.004	-3.67	ROE التجاري
غير ساكن	0.327	-1.90	ROD التجاري
قريب من السكون (حدي)	0.056	-2.81	ROI التجاري
حدي	0.050	-2.85	ROE الاستثمار
ساكن	0.020	-3.19	ROD الاستثمار
غير ساكن	1.000	+3.38	ROI الاستثمار

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EVEIS

التحليل الاقتصادي- الاحصائي:

- ❖ ROE: التجاري ساكن → ربحية حقوق الملكية تميل إلى الاستقرار حول متوسط طويل الأجل، مما يعني أن التقلبات ليست انفجارية.
- ❖ ROD: التجاري غير ساكن → توظيف الودائع يتأثر بصدمات زمنية (سيولة/سياسات ائتمانية).
- ❖ ROI: الاستثمار غير ساكن تماماً → الاستثمار يتعرض لتقلبات حادة مرتبطة بقرارات استراتيجية أو ظروف سوقية.

أظهرت نتائج ديكي-فولر الموسع (ADF) ان بعض المتغيرات ساكنة عند المستوى مثل ROE للمصرف التجاري و ROD للمصرف الاستثمار، بينما أظهرت متغيرات أخرى عدم السكون عند المستوى، مما يشير إلى وجود اتجاهات زمنية أو صدمات هيكلية.

وعلى تم اعتماد نموذج ARDL نظراً لملاءمته في حالة السلاسل المختلطة I(0) و I(1) مما يضمن تجنب مشكلة الانحدار الزائف ويعزز دقة الاستدلال الاحصائي.

3-3.2. الارتباط بين المتغيرات (علاقات أولية): تم حساب مصفوفة ارتباط بين (ROE, ROD, ROI) لبيان قوة العلاقة واتجاهها قبل النمذجة.

التحليل:

- ❖ ارتباط موجب قوي بين ROE و ROD يعني أن توظيف الودائع أحد محركات الربحية.
- ❖ ارتباط ROI بـ ROD يوضح هل (الاستثمار) بحد ذاته (ROI) يرفع من معدل العائد على حقوق الملكية أم إن القناة الأقوى هي توظيف الودائع ROD.

❖ الارتباط لا يثبت العلاقة لكنه يوجه النماذج ويكشف عن اتجاه العلاقة.

جدول (4): نتائج النموذج التقدير الأول للعلاقة بين العائد على حقوق الملكية ومحدداته.

المتغير	المعامل	قيمة T	مستوى المعنوية
الثابت	0.998	1,11	غير معنوي
ARDL	0.814	6.37	معنوي
TREND	-0.082	-0.73	غير معنوي
BANK DUMMY	0.318	0.27	غير معنوي

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EVEIS

$$R^2 = 0.68$$

$$F = 18.42$$

$$\text{Prod}(F) = 0.000001$$

تفسير النتائج:

1. معامل ROD موجب ومعنوي احصائياً عند مستوى 1% مما يدل على أن ارتفاع معدل العائد على الودائع يؤدي إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية.
2. قيمة R^2 البالغة 0.68 تعني أن 68% من التغير في ROE يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات الداخلية في النموذج.
3. اختبار F معنوي احصائياً مما يؤكد صلاحية النموذج ككل.

وهذا النتائج تتفق مع الأدبيات التي تؤكد أن كفاءة توظيف الموارد المصرفية تؤثر مباشرة في تعظيم عائد حقوق الملكية.

3-4. نموذج الانحدار الخطي المتعدد: تم صياغة نموذج الدراسة حسب الصيغة الرياضية الآتية:

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 ROD_{it} + \beta_2 ROI_{it} + \beta_3 Trend_{it} + \beta_4 Bank \text{ Dummy} + \varepsilon_{it}$$

إذ إن:

ROE: العائد على حقوق الملكية

ROD: العائد على الودائع.

Trend: اتجاه زمني.

Bank Dummy: متغير صوري (1- مصرف الاستثمار، 2- المصرف التجاري).

3-5. اختبار T للفروقات بين المصرفين: نتائج اختبار T للفروقات بين المصرفين:

تحليل نتائج الاختبار تشير إلى عدم وجد فروقات جوهرية بين متوسطات بعض المؤشرات بين المصرفين خلال فترة الدراسة، إلا أن النماذج القياسية تكشف عن اختلافات بنيوية في تفسير الربحية بعد التكم بالزمن وكفاءة توظيف الودائع.

جدول (5): نتائج الانحدار الخطي المتعدد (OLS) لقياس أثر العائد على الودائع والمتغيرات

المؤثرة في العائد على حقوق الملكية.

Variable	Coefficient	Std. Error	T- statistic	p- Value
Const	-0.575	1.203	-0.478	0.64
ROD	0.815	0.11	7.392	7.55
Trend	-0.076	0.105	-0.722	0.478

مصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EVEIS.

التحليل:

1. ROD ظهر موجباً معنوياً → دليل قوي ان كفاءة توظيف الودائع ترتبط بزيادة ربحية حقوق الملكية.
 2. ROI غالباً أضعف من دلالة من ROD تفسير ROE داخل العينة.
 3. BANK DUMMY يختبر الفرق البنوي بين المصرفين بعد التحكم بالمؤشرات والزمن.
- جدول (6): مؤشرات جودة مطابقة نموذج الانحدار الخطي المتعدد (R^2, F).

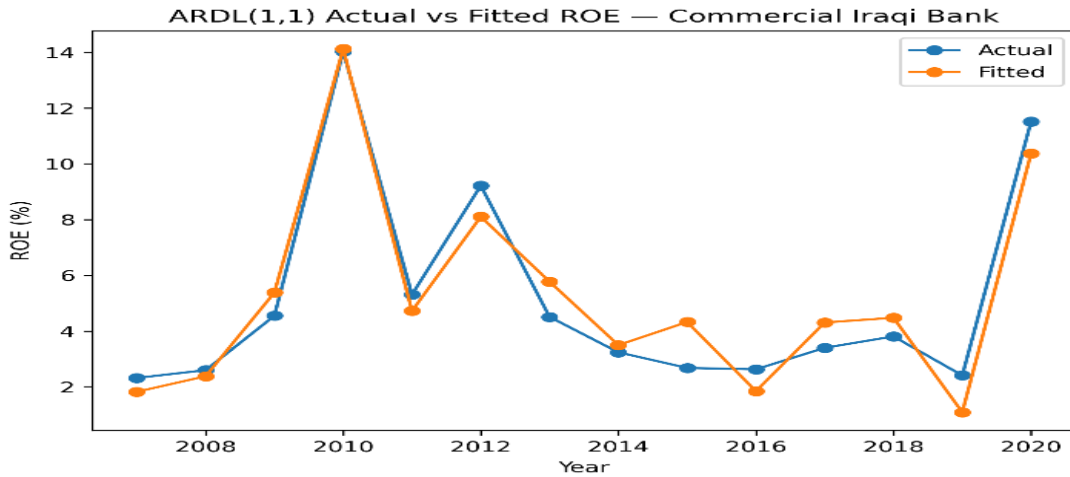
	Metric	Value
1	R-squared	0.68
2	Adj. R-squared	0.644
3	F- statistic	18.43
4	Prob(F)	1.29
5	No. observations	30.0

مصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EVEIS

- ❖ اختبار F معنوي → النموذج صالح احصائياً ككل (يدعم تفسير العلاقة).
- ❖ R^2 مرتفع نسبياً ويؤكد قدرة تفسيرية جيدة للنموذج.

تفسير مرتبط بالعنوان (ربحية + مخاطر نظامية) عندما يكون ROE متأثراً بقوة بـ ROD يعني أن تحليل القوائم المالية عبر مؤشرات (ROD / ROI) تعطي تفسيراً جيداً لربحية ROE، كما يعطي إشارة مبكرة عن الربحية، وأي سوء في التوظيف للودائع قد يتحول إلى مخاطر نظامية (مخاطر السيولة، مخاطر التعثر، ومخاطر تذبذب الأرباح).

3-6. نموذج ARDL(ديناميكية العلاقة):



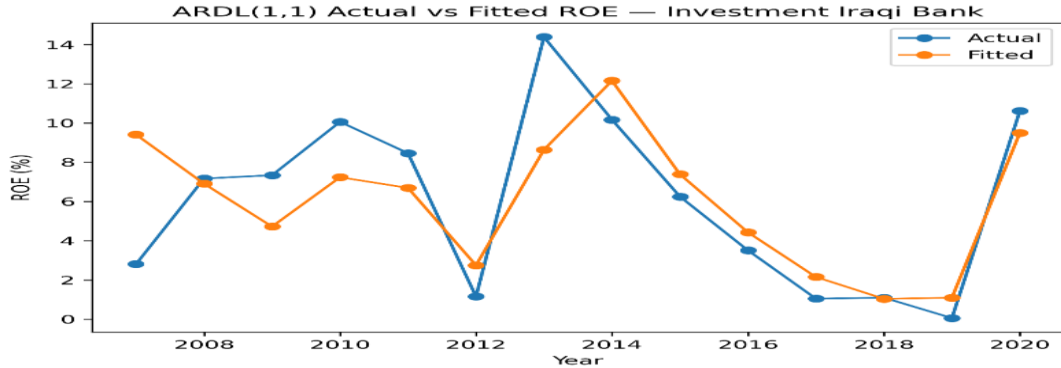
شكل (4): نتائج نموذج ARDL للعلاقة بين العائد على حقوق الملكي والعائد على الودائع للمصرف التجاري العراقي

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EVEIS.

التحليل في المصرف التجاري العراقي: يوضح الشكل أعلى أهم نتائج تحليل نموذج ARDL بخصوص معدل العائد على PR حقوق الملكية ROE ومعدل العائد على وودائع ROD في المصرف التجاري العراقي وكانت كالاتي:

1. ROE_{t-1} معدل العائد على حقوق الملكية ذو دلالة إحصائية أي (استمرارية في الربحية).
2. ROD_t معدل العائد على الودائع موجب ذو دلالة إحصائية قوية.
3. ROD_{t-1} معدل عائد على الودائع سالب وذو دلالة إحصائية (مما يشير لاحتمال تصحيح أو إثر متأخر عكسي لبعض سنوات التذبذب).

تحليل نتائج نموذج ARDL:



شكل (5): نتائج نموذج ARDL للعلاقة بين العائد على حقوق الملكي والودائع للمصرف الاستثمار العراقي

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EVEIS

نتائج ARDL للمصرف الاستثماري العراقي

- ❖ معامل ROD_t معدل العائد على الودائع ذو دلالة إحصائية موجبه ومعنويه.
 - ❖ معامل ROD_{t-1} معدل العائد على الودائع سالب ومعنوي.
 - ❖ ROE_{t-1} معدل العائد على حقوق الملكية ذو دلالة احصائية معنوي.
- تفسير نتائج نموذج ARDL يشير إلى وجود تأثير قصير الأجل قوي ل ROD على ROE ، مع وجود تصحيح جزئي للفترات اللاحقة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التوظيف الودائع والربحية، إذ أثبت الانحدار الخطي المتعدد ونموذج ARDL أن معدل العائد على الودائع (ROD) يمثل المتغير الأكبر تأثير في تفسير العائد على حقوق الملكية (ROE) مقارنة بـ (ROI) مما يتضح أن القناة الأساسية لتعظيم الربحية في المصارف العراقية محل الدراسة هي إدارة الودائع وليس الاستثمار المباشر فقط.
2. تباين استقرار معدلات الربحية بين المصرفين عينة الدراسة، إذ أظهر التحليل الوصفي والانحرافات المعيارية وجود اختلاف في درجة التذبذب (ROE) بين المصرفين مما يعكس اختلاف سياسات الإدارة المالية في هيكل المخاطر.
3. هنالك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل، إذ أظهر نموذج ARDL أن تأثير ROD و ROI لا ينعكس آنياً بل يمتد عبر الزمن، مما يعني أن قرارات اليوم تؤثر على ربحية الفترات اللاحقة.

ثانياً. التوصيات:

1. إلزام المصارف العراقية بضرورة إعطاء الأولوية لإدارة الودائع بكفاءة وفاعلية كبيرة.
2. إلزام المصارف العراقية بتحسين جودة البيانات الواردة في القوائم المالية والافصاح عنها بشفافية.

3. تقليل الاعتماد بشكل مفرط على اتباع أسلوب الرافعة المالية، ويستوجب رقابة أكبر على هيكل التمويل من أجل تجنب المخاطر النظامية.

4. ينبغي تعزيز التكامل بين الإدارة المالية وإدارة المخاطر في المصارف العراقية، بمعنى ألا لا تدار الربحية بمعزل عن المخاطر النظامية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. ابراهيمي، خالد. (2018). فعالية الحوكمة في إدارة المخاطر التشغيلية عينة من وكالات البنوك التجارية بتبسة. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 9: 3.

2. الحمداني، محمد مجيد جواد. (2013). "قياس أثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف". دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأردنية للمدة من (2000-2011). شهادة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، كربلاء، العراق.

3. لعلالي، اكرام. صبرينة، بخبخ. (2025). اليات منح القروض البنكية وتسيير مخاطر الائتمان دراسة حالة الفلاحة والتنمية الريفية-BADAR- وكالة الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر.

4. الداغور، جبر إبراهيم. محمد نواف عابد. اية جمال زمو (2022). اثر المخاطر الائتمانية على التدفقات النقدية في المصارف: دراسة تطبيقية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 12-01.

5. المعموري، مصطفى حبيب. الحسيني، أحمد خليل. (2024) تقييم التغيرات في القيمة السوقية لاسهم شركة بغداد للمشروبات الغازية باستخدام بعض النسب السوقية للمدة (2007-2021). مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، 16: 1.

6. بوترة، وليد. (2025). تأثير ابعاد الصورة الذهنية للبنوك الجزائرية على ولاء العملاء دراسة تطبيقية على عينة من عملاء البنوك العمومية والخاصة في الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة قلمة، الجزائر.

7. حويلي، إسماعيل عيسى محمد. الفضلي، خالد زيدان عبد السلام. الحصادي، سامي سالم. (2025). "تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية". مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، 8: 2.

8. ربيع كوراني. (2023) "المصارف التجارية ودورها في تفعيل سوق العراق للأوراق المالية" مجلة جامعة البعث، 45، 24.

9. سعيد، إيهاب كمال. (2025). تحليل أثر بعض المخاطر على ربحية عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة (2011-2022)، مجلة تنمية الرافدين، 44-148.

10. سوداني، زكريا. (2019). الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق المعايير الدولية IAS-IFRS دراسة حالة في مؤسسة اتصالات الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم. جامعة محمد خضير.

11. شحاته، السيد شحاته. (2018). "التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية". دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.

12. طعيس، خالد محمد. (2023). أثر استخدام الرافعة المالية في ربحية المصارف العراقية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 19: 61.

13. عاصي، لمياء حسين. (2024). المصارف التجارية ودورها في المشاريع الاستثمارية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد 22.
14. عبد الرحمن، تانيا قادر، (2016). إثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تحليل القوائم المالية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، 6:
15. قوادرية، خديجة. قاضي عبد الرزاق. راجف نصيرة. (2022). "دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية". مجلة التحولات الاقتصادية، 2: 1.
16. مراد، نبال مجدي (2024). إدارة مخاطر سيولة وربحية في المصارف المصرية: دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة. مجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 1.
17. محبوب، علي. سنوسي، علي. (2020). قياس المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الاسلامية باستخدام تقنية مؤشر Z-SCORE لقياس الاستقرار المالي بالتطبيق على مصرف السلام الجزائر للفترة 2016-2017، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، 06: 03.
18. مسجت، فائزة حسن. (2019)، تقييم الاداء المالي قي المصارف التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية: دراسة مقارنة لمصرف بغداد والخليج التجاري للمدة 2014-2018 مجلة الاقتصادية الخليجي مجلة البصرة، 42.
19. يوحنا، براء منير. جميل، سنان زهير محمد. (2023). أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي " AISI عرض القوائم المالية" على مخرجات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 19: 61.

ثانياً المصادر الأجنبية:

1. Kieso, Donald. E Weygandt, Jerry. J Warfield, Tarry, D. (2019). intermediate accounting", IFRS Seventeen Edition, Wiley &sons, United States.
2. Michael O'Connell, 2023, Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability: evidence from the UK, Department of Accounting and Finance, University College Cork, Cork, Ireland, Studies in Economics and Finance Vol. 40.
3. Michael O'Connell, 2023, Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability: evidence from the UK, Department of Accounting and Finance, University College Cork, Cork, Ireland, Studies in Economics and Finance Vol. 40.
4. Pashchenko Svetlana, Pashchenko Nikolay, Krioni Olga. (2017) Financial risk management. Advances in Economics, Business and Management Research, vol 38.
5. Saja Faleh Hassan Mohammed Al-Azzawi. Walaa Ismail Abdel Latif, the impact of credit risks on bank liquidity / An analytical study of a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange, Journal of Accounting and Financial Studies, University of Baghdad / College of Administration (JAFS), 20. 72.
6. Towards Competent AI for Fundamental Analysis in Finance: A Benchmark Dataset and Evaluation, 1Shanghai AI Finance School, East China Normal University.
7. ZonghanWu1, Congyuan Zou1, Junlin Wang1, Chenhan Wang2, Hanjing Yang3, Yilei Shao1*2024. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 161-181